البعد المقصادي في فقه ابن دقوق العيد

د. عبد المجيد بيرم *

إنّ أهمية علم مقاصد الشريعة تتأكد يوما بعد يوم، والحاجة إليه أصبحت أكثر لزوما للفقهاء والباحثين في الشريعة، ولا سيما أن العصر الذي نعيشة تتميز بظهور قضايا ومستجدات لا عهد للأوائل بها، وأضحكت الحياة بتداخلها معقدة غاية التعقيد، ولما كانت الشريعة الإسلامية هي الشريعة الخاتمة، فإنه لا ينبغي أن تخلع واقعة من حكم الله تعالى كما قرر ذلك الأصوليون في مصنفاتهم، فكان لزاماً الرجوع إلى مقاصد الشريعة وكلياتها وقواعدها لتغطية المستجدات إذ أن نصوص الشرع متناهية وحوادث الناس وأفقياتهم لا تتناهي، فتعين اعتماد منهج الإلحاق والوقوف على مقاصد الشارع في تشريعاته وأحكامه ليقوم العلماء بالاجتهاد على ضوء مقاصد الشريعة.

ومن نافذة القول التأكيد على ضرورة الاستفادة من جهود العلماء الأوائل، والوقوف على منهجهم الاجتهادي، أو على طريقتهم في التعامل مع النصوص لاعتماد طريقتهم في عملية الاجتهاد، وهذا الأمر يكتسي أهمية بالغة، إذ أنّ موضوع المقاصد أصبح مرتبما يسرح فيه الذين يريدون تطبيق أفعال النصوص لواقع مرس وبربر سلوكيات أو مواقف أو أحكام ومعاملات، فوضع الضوابط محددة المعالم لهذا الأمر يبعد الدخلاء عن ساحة الاجتهاد، وينفيه عدناه الدخلي من الأصيل، ومن ثم كان الوقوف على منهج المتقدمين في استخراجهم الأحكام من نصوص الشرع أو في اجتهاداتهم أمرًا مهما.

* جامعة الجزائر، الجزائر.
ومثل هذه الدراسة تندرج في إطار ما أوصى به بعض الباحثين المعاصرين من ضرورة الوقوف على الفكر المقاصدي عند العلماء، فقد ذكر الدكتور جمال الدين عطية في كتابه (تحقيق مقاصد الشريعة) بعض الاقتراحات بموضوعات مقتضية تحتاج إلى جبهة ودارسة الباحثين لنظرية المقاصد عند بعض علماء الإسلام، كالغزالي، وابن تيمية، وابن القيم، والعز عبد السلام من المتقدمين، وولي الله الدهلوة من المتآخرين(1). وكم حفز الدكتور أحمد الريسوني في خاتمة كتاب القيم (نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي) الباحثين وطلاب العلم على استخراج ودراسة الفكر المقاصدي عند كبار الأئمة والعلماء، كodiac فقهاء الصاحبة ومورا بالأنظمة الأربعة وغيرهم(2).

ومن ثم وقع اختياري على ابن دقيق العيد الذي يعد أحد المجددين -كما سنرى فيما بعد- ولم يحظ الجانب المقاصدي عند الشيخ من اهتمام الباحثين لسبيط عدم توفر مصنفات، فال كثير منها مخطط (الإمام شرح الإمام) في فقه الحديث، إذ لم يطبع منه إلا أجزاء بسيطة، والآخر مفقود، لم يطبع إلا إن كان الأحكام في أحاديث الأحكام (الشرح الأربعين النووية) والاقتراح في مصطلح الحديث والإمام) وفي أحاديث الأحكام، مقتضى على ذكر نص الحديث مع تغييره إلا أن كتابة (الإحكام) الذي أعطاه على تلخيص القاضي إسماعيل الحلبي - الذي تميز بالإجابة والاستدلال مما في الصناعي إلى وضع حايلة على الشرح وكذا ما فعله كل من الشيخ شاكر ومنير الدمشقي في التعلق عليه، وهما يمكن من أمر فإن كتابة (الإحكام الأحكام) يعد مرجعا في فقه الحديث، إذ لم يخل من إشارات في تأصيل القواعد المقتضية في فهم كلام الشارع أو استخراج الأحكام من أحاديثهم(3).

ذلك أن نجد في شرحه لأحاديث (عمدة الأحكام) للمقدسي إشارات للمقاصد العامة للشريعة الإسلامية، ونذكر الإشارة إلى مقاصد الشارع الخاصة التي تهدف إلى

---
1- تفصيل مقاصد الشريعة: ص 637، المعهد العالمي للأفكير الإسلامي، ط الأول، 2001-1422، دار الفكر، دمشق.
2- تفسير المقاصد عند الشافعي: ص 207.
3- أغلب الدكتور: بن زهير في كتابه مقاقد الشريعة، ص 17-18، وهو في صدد تتنوع الكتب والمؤلفات التي تعرضت لذكر بعض مقاقد الشريعة الخاصة الجرعة إلى كتب الشروخ الحديثية، وإنما اكتفى بذلك كتب الخلاف، والقواعد الفقهية وكتبه الفرضية الفقهية وكتب الفتاوى والواسع.

مجلة الجامعة المصرية

346
تحقيقها في باب معين من الأبواب الفقهية أو في مجال من المجالات التشريعيّة الخاصة
أو ما يقصده الشارع من كل حكم من أحكام الشريعة، وهي المقاصد الجزئية.

وأيضاً أعرض بحول الله في هذه البحث بعض النماذج من ذلك لكونه عونا
للقائلين والمجندين في اعتماد هذه النظرة القاصدة في فهم التصوص الشرعيّة،
وأعني بذلك المقاصد هو مدى مراوعة هذا العالم المجندة في عملية استخراج
الأحكام والقواعده، أو فهم النص للمعنى والعناية والغايّات التي وضعها الشريعة لأجل تحقيقها
لمصلحة العباد.

نتفي الدين بن دقيق العيد (645- 702ه) ومنزلت الدينيّة العلمية

يتميز الشيخ محمد بن علي القشيري أبو الفتاح تقي الدين، بسعة علمه ومشاركته
في علوم كثيرة، في الحديث وعلومه وأصوله واللغة والأدب، مع دقة النظر وقرونة
في استباق الأحكام، وتأسّيل القواعد وهم يمثل إحدى الحلقات في السلسلة الذهبيّة
العلمية في تاريخ الأبحاث العلمي.

ويعتبر الشيخ ابن دقيق العيد مثناً لشيخه العز بن عبد السلام حيث سلك
مسلّكه في فهم الشريعة وأبعادها، وغاص في استخراج معانيها وبيان مقاصدها، وكتاب
شيخه (قواعد الأحكام في مسائل الأنام) الذي يعدّ مرجعاً في سبيله، استفاد منه الشيخ بل
إذا نجد نصوصاً منكولة من هذا الكتاب حرفيًا، مما أصلح من حفظه، وهذا ما يؤكد
حفظه له كما يشير فيما بعد، قال عنه تلميذه ابن سيد الناس الحافظ كما نقل عنه ابن
السبيسي: "لم أثر فيه من رأيت ولا حملت عن أجل من فيما رأيت ورويت" وكان
لعلوم جامعاً وفي فنونها بارعاً، مقتداً في معرفة علوم الحديث على أقرانه" إلى أن قال:
وكان حسن الاستباق للأحكام والمفاوض من السنة والكتاب بلبس يتحرّك الألباب. ففكر
يستعين به ما يستغل على غيره من الأبواب مستعيناً على ذلك بما رواه من العلوم،
مستنداً ما هنالك بما حوا في مدارك الفهم، مبرراً في العلوم التقنية والعقلية، والمسالك
الأثرية والمدارك النظرية ... (4).

وأيضاً، و뀔 الدين بن دقيق العيد حقق المذهبين المالكي الشافعي، وكان يفتني فيما، قال
عنه ابن السبيسي بأنه بلغ درجة الاجتهاد المطلق. وقال عنه تلميذه الفقدي إسماعيل

العدد 15 السنة 2

4- الطبقات الكبرى: 9/208.
البعد المشادي

الحلبي في مقدمة كتاب الإحكام الذي أملاه عليه: «واعد عصره وفريد دهوره واسطة عقد الفضائل، الشيخ العالم الفاضل، قدوة البلغاء أشرف الزهاد بقبة السلف مفتي المسلمين». وقال عنه ناج الدين السبكي: الشيخ الإمام شيخ الإسلام المجتهد المطلق ذو الخيرة الثامنة بعلوم الشرعية الجامع بين العلم والدين، أكمل المتأخرين وبحر العلم لا تكدره الدلاء».

وقد عهد ابن السبكي ابن دقيق العيد لمجدد المائة السابعة، قال في قصيدته وهو في

صدد تعداد المجددين في هذه الأمة في كل قرن:

والسابع ابن دقيق عبد فاستمع فاقوم بين محمد وأحمد

وقال عنه: «ولم ندرك أحد من مشايخنا يختلف في أن ابن دقيق العيد هو العالم المبوع على رأس السبعمائة، المشار إليه في الحديث المصطفوي اللبوي، وأنه أستاذ زمانه علماء ودعا».

وقد نظم الحافظ جلال الدين السيوطي (911هـ) منظومة ذكر فيها أسماء المجددين من العلماء، قال فيها:

الحمد لله العظيم المتبه الحماد
المانع الفضل لأهل السنة
على نبي دينه لا يدصر
ثم الصلاة والسلام نلتمس
لقد أنى في خبر مقتصر
فأنى في رأس كتل مائة
ثروته ربا لدين الأمة
بأنه في رأس كتل مائة
متبه علىها عالما يجده
فكان عند المائة الأولى عمر
الشافعي كان عند الثانية
والمائة ومن العلماء السامية

إلى أن قال:

5- مقدمة إحكام الأحكام: 1/2
6- الطبقات الكبرى: 9/207
7- المراجع السابق: 9/207

مجلة الجامعة الأسرية
والمسابع الراقي إلى المواقف: ابن دقیق العید باتفائق (8)

مؤلفات الشيخ تطوق بغزارة علمه وعظم مکاتبه في التحقیق والتدقیق وفي توضیح المشاکل وحل المعضلات مما لم يتوافر إلا عند الأئمة المحققين له كتاب (شرح الإمام) وفيه من القواعد التقليدية والعلقية والأنواع الأدبية والنكت الخلاقية والباحث المنطقي واللیاقة البيانية والمواد اللغوية الأبحاث النحوية، والعلوم الحديثة والملح التاريخیة والشروح الصوفیة مما يدل على إحااطته بعلوم جمیئة (9).

وأكثف في هذا المقام أن أنه إلى ما ذكره ابن السمك في طبقاته الكبرى لمقدمة الشيخ ابن دقیق العید لكتاب (الجامع ابن الأمهات) وهو شرح لمختصر ابن الحاجب القرعی في فقه المالکیة، وهذا لأهميته وبيان مدى إحاطته بعلوم الشريعة والوقوف على المنهج المبتكر الذي سار عليه في هذا الشریع، ولو وصل هذا الكتاب لصار من أمهات المراجع في الفقه الإسلامی، ولأكثف عن كثير من الكتب (10).

معالم المقاصد عند ابن دقیق العید

ناحیة أن نثق في هذا المبحث على أهم المعالم التي لها تعلق بمقاصد الشريعة عند ابن دقیق العید مع التمثيل، وقد تعرّض الشيخ لقضايا مقاصدية كثيرة كمسألة التعیل في أحكام الشريعة، وتعیر للمصالح والمفسد ومراهنها وتحدث عن الفرق بين أحكام الوسائل وأحكام المقاصد كما نتناول الشيخ بيان مقصد الشارع من الأوامر والنهایة، ومدى معاّرة أحكام الشريعة لمصلحة المكافیئ، وتعیر أيضا للذكر قصد الشارع في التشريع وأخيرا تتحدث عن سد الذئاب واعتبار ملأ الأفعال والتصورات.

نصوین الشرع بين التعیل وعده

تعلیل أحكام الشريعة هو الأساس الذي يقوم عليه بناء المقاصد (11) فأكثر أهل
القراءة الحرفية وفهم النص الشرعي بين الأساتذة الأكاديميين

الكلام هو مقصود بجميع الاصطلاحات والوساطة، 

وأيضاً إذا ما كانت هذه الأحكام بالأحكام المنهجية، فإن هذه الأحكام فإنها لا مرتبطة بغاية الأساتذة الأكاديميين، 

وقد يكون ذلك، لن يكون في الأحكام الذين أشارت إلى أن الأحكام الهامة في الإسلام، 

وقد يكون ذلك، لن يكون في الأحكام الذين أشارت إلى أن الأحكام الهامة في الإسلام، 

وقد يكون ذلك، لن يكون في الأحكام الذين أشارت إلى أن الأحكام الهامة في الإسلام، 

وقد يكون ذلك، لن يكون في الأحكام الذين أشارت إلى أن الأحكام الهامة في الإسلام، 

وقد يكون ذلك، لن يكون في الأحكام الذين أشارت إلى أن الأحكام الهامة في الإسلام، 

وقد يكون ذلك، لن يكون في الأحكام الذين أشارت إلى أن الأحكام الهامة في الإسلام،
وبناء على هذه القاعدة رد الشيخ ابن دقيق العيد على الظاهرة في قولهم: 

يشترط تقدم الغسل على إقامة صلاة الجمعة، وإنما يتحقق الأمر في قوله ﷺ في الصحيحين(16): "من جاء منكم الجمعة ليغسلون" وفي بعض طرقة فيها إضافة الغسل إلى يوم الجمعة كقوله ﷺ "غسل الجمعة واجب" رواة الشيخان(17)، وعليه فلم يغسل قبل الغروب يوم الجمعة كفاء ويسقط به الطالب.

وهذا منهم إعراض عن تعمّل الأحكام، والوقوف على مقصّد الشارع في إيجاب الغسل في ذلك اليوم، وجمود على حرفية النص، فضلًا عن إهمال لروايات أخرى صحبة، في تعلق الأمر بالغسل بالمجيء إلى الجمعة، إذ يفهم منها أن المقصود عدم تأتي الحاضرين بالروائح الكريهة، ولا ينفي ذلك بعد إقامة صلاة الجمعة، وما زكي هذا المقصود الشواهد الكثيرة في نصوص السنة في الترقب في التطهير للشاعر الموت الذي تؤدي جماعة، كاستعاب الغسل للعبيدين، والوقوف بعده، وغير ذلك، يقول الشيخ ابن دقيق العيد بناء على هذا المعنى المقصود من النص:

أقول: لم قدمه (معنى الغسل) بحيث لا يحصل هذا المقصود للمستفيدين، ومعنى إذا كان معلوما كأنص قطعا أو ظنا مقاربا للقطع فاتباعه وتعليم الحكم به أولى من إتباع مجرد النظريّة (18). وهذه المسألة تعكس الاتجاهات الفقهية التي ظهرت في تاريخ الأئمة الفقهاء، فهناك اتجاه حربي في فهم النصوص، وهناك اتجاه مقاصدي في فهم الشريعة، وهذا الاتجاهات لهما امتدادات على الساحة الفقهية اليوم، إلا أنه ينبغي التبيه على ضرورة تحديد الضوابط لفهم المقاصدي لنصوص الشريعة، وأن لا يترك الأمر رجرا، فقد رأينا موقف ابن دقيق العيد في المسألة السابقة يؤكّد أن الفهم المقاصدي من النص الذي ينبغي أن يكون "معلوما كالنص قطعا أو ظنا مقاربا للقطع"، وأما تعليق الحكم على مجرد الغش أو التخمين لمقصّد الشارع، ودون مراوعة باقي نصوص الشارع، فإنه يفتح بابًا قد يؤدي بالقضاء على الشريعة و"المعنى المستقبلي إذا عاد على النص بالإبطال مردود عند جميع الأصوليين، فإن عاد بالتخصيص في نظر (19).}

16- البخاري كتاب الجمعة، رقم 877، ومسلم في الطهارة، رقم 144.
17- البخاري كتاب الجمعة، رقم 799، ومسلم في الطهارة، رقم 146.
18- الإجماع: 110/2.
19- نقلت ابن المتنق عن ابن دقيق العيد في الإعلام بفوات عدمة الأحكام: 1/310.
ومن المسائل التي لها تعلق بمعرفة مصوصات الشارع من الأحكام، زكاة الفطر، إذ
نترى على الساحة الجهادية في العالم الإسلامي اليوم انسجاما بين من لا يرى جواز
إخراج زكاة الفطر قيمة، وإنما تخرج من الأصناف الواردة في الحديث فقط، بينما يرى
آخرون جواز خراجها بالقيمة لأنها ليست مقصودة لذاتها، وإنما المقصود منها إغضاء
الفقر في هذا اليوم، وإنما يتحقق بالقيمة على وجه أثم وأكمل، وأن المقصود هو
سدّ خطة المساكين يوم العيد ومواساتهم، وقد بُوّب ابن أبي شيبة في مصنفه: «إعطاء
الدراهم في زكاة الفطر»، وأورد آثارا في ذلك عن عمر بن العتيز وعن الحسن البصري
وغيرهما، وما يkHz هذا المنحى في فهم التب هو اختلاف العلماء في جنس المخرج
من زكاة الفطر، فنص أكثر الفقهاء على أنها تخرج من جنس ما يقتات به غالب أهل
البلد، فلم يقتروا على الأصناف التي وردت في الحديث»(20).

أحكام الشريعة بين التعبد والمعقولية

توزع أحكام الشريعة بين نصوص معقولية المعنى، وأخرى غير معقولة المعنى
بل متعدد بها، وقد يتعلو ترد بين أهل العلم في إلحاقها بأحد النوعين من ذلك ما ثبت
في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: «إذا ولع الكلب في إخان أحدكم فليغسله سبعاً
وعدد مسلم: أولاهن بالتربة»(21).

حمل الإمام مالك الأمر في هذا الحديث على التعبد بناء على أن الماء طاهر
والإباء طاهر وهذا ما رجحه أصحابه بقرينة ذكر العدد سبعاً، لأنه لو كان للجانية
لاكتفي بما دون السبع، فإنه لا يكون أفضل من نجاسة العذرة، وقد اكتفي بما دون السبع،
ورجح الشيخ تقى الدين حمل الحديث على التنجيس، لأنه متي دار الحكم بين كونه
تعبداً وبين كونه معقول المعنى كان حمله على كونه معقول المعنى أولى، وعلم ذلك
بندرة أحكام التعبد بالنسبة إلى الأحكام المعقولية المعنى.

ثم قرر بعد ذلك الجمع بين الأمرين، وذلك بأن يجعل أصل المعنى معقولاً
وإذا وقع في التفاصيل ما لا يعقل تتبعه في التفصيل، وهذا الجمع لا ينقض من أجله

20- انظر: فقه الزكاة للدكتور الفرضاوي، وفقه الأولويات له ص.39، وتمليك المحقق على الإعلام:
133/5 وما بعده.
21- الخطابي كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به سؤر الإنسان وسؤر الكلب رقم 172، ومسلم في
الطهارة رقم 280.

مجلة الجامعة الأسرية
التأصيل، وأؤكد بأنّه لظائر في الشريعة. قال: "ولو لم تظهر زيادة التغليظ في النجاسة لكاننا نقتصر في التعبد على العدد ونمشي في أصل المعنى على معقولية المعنى".([22])

ومن علماء المالكية من قال بأن الحديث معقول المعنى، قال ابن رشد الحفيد: "وقد ذهب جدي رحمه الله عليه في كتاب المقدمات إلى أن هذا الحديث متعلق معقول المعنى ليس من سبب النجاسة، بل من سبب ما يتوقع أن يكون الكلب الذي ولد في الإبراء كابن، فيخاف من ذلك السم. قال: ولذلك جاء هذا العدد الذي هو السبع في غلبه، فإن هذا العدد قد استعمل في الشرع في موضوعات كثيرة في العلاج والمداواة من الأمراض، وهذا الذي قاله -رحمه الله- هو وجه حسن على طريقة المالكية".([23])

فهذه مسألة واحدة رآها أهل العلم في المذهب الواحد يختلفون بين كون النص متعلقًا أو معطلاً، بل وجدنا أن أتباع الإمام يخالفون إمامهم في المسألة، والقاعدة التي ذكرها ابن دقّيق العبد من نسبة أحكام التعبد بالنسبة إلى الأحكام المعقولة المعنى، تصلح لاعتمادها في الترجيح في الأحكام التي يقع فيها التدبر. ونشأ عن الاختلاف في اعتبار هذا الحكم متعلقًا به أو معطلاً، اختصاص وجوب غسل الإبراء بالكلب المنهي عن اتخاذه أم هو عام في جميع الكلاب؟ فعلى القول بالتعبد هو عام، وعلى القول بالتعبيد يخرج منه المتأذرون في اتخاذه، وهذا يؤدي إلى تخصيص العموم بالمعنى المستنبط من محل النص، وأكثر العلماء على المعنى منه([24]).

وتظهر هذه المسألة في كون النص أصل المعنى فيه معقولًا، وما فين تفاصيل يتصل التعبد، أو العكس، بأن يكون أصل المعنى تعبديًا وفي تفاصيله ما يحتمل المعقولة.

فريضة الزكاة وإن كانت إحدى الأركان الإسلامية الكبرى، فإنها ليست في الحقيقة عبادة محضة فهي أقرب إلى المعاملات وهذا ما رجحه الشيخ الدكتور

---
23- بداية المجتهدين، نهاية المقصود: 1/31، 31، 395-1975، مصطفى الباجي الحلي، مصر.
24- الإعلام، وفوائد عبادة الأحكام: 1/304.
الفرضاوي في مقدمة كتابه (فقه الزكاة) وعلّل ذلك في أن كتب الفقه المالي والإداري
في الإسلام تناولها ضمن مباحثها وأبرزها كالخراج والأموال والأحكام السلطانية
والسياسة الشرعية، وهذا لا يخرج أحكام الزكاة كلهما عن دائرة التبعد(25) ثم نقل عن
الإمام الشاطبي ما قرره في مثل هذه المسائل، في أن العادات إذا وجد فيها التبعد، فلا بد
من التسليم والوقوف مع النصوص، كطلب الصداق في النكاح، والنصب في المحل
المخصص في الحيونات الفاملة، والفوائد المقدرة في الوراثة.
وعلى هذا، قد تتغير الزكاة وأنصت أمر ضبطها الشارع، وحدها فرغ منها، وأجمع
المسلمون عليها في كافة الأعاصير، فوجب الوقوف عند النصوص والإجماع في
ذلك(26).
وأمّا إذا كانت العلة منصوصة، ففي هذا الحال يتعين المصير إليها، جاء في
حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- في الصحيحين قوله: «إذا أدرك أحدكم طعاما
فاليسع يده حتى يلعقها أو يلعقها»(27).
وفي الرواية التي أخرجها مسلم وغيره فيها بيان علة هذا الحكم وهو قوله:
إنه لا يدري في أي طعامه البركة، قال الشيخ تقي الدين: «لكن إذا صح الحديث
بالتحليل لم يعد عنه»(28).

الاختلاف في تحديد العلة
وقد يختلف العلماء في الحكم، بسبب اختلافهم في التحليل، لذا كان التحليل أحد
الأسباب الموجبة لوقوع الخلاف الفقهي، ففي مسألة حكم نظر المرأة للمرأة الأجنبية،
عزا الإمام النووي إلى جمهور العلماء إلى أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي، كما
يحرم عليه النظر إليها، واستند في ذلك إلى جملة من الأدلّة منها: قوله تعالى: {وَلَعَلَّهُمَا يَفْتَرَّانَ} [النور: 31]. وحديث أم سلمة رضي الله عنها: أنها كانت
هي ومسومة عند النبي ﷺ فدخل ابن أم مكتوم فقال النبي ﷺ: «احتسبا عنّه، فقالت: إنه

25- الإسلام يفوائد عامة الأحكام.
26- فقه الزكاة، 1/30، ط.4، 1400، 1980، مؤسسة الرسالة.
أعمى لا يبصَر، فقال النبي ﷺ: أفعميوان أنتما، أليس تبصران؟ ﴿رواه أبو داوود والترمذي و غيرهم﴾. قال الترمذي: هو حديث حسن، قال النووي: ﴿ولا يلغظ إلى قصد من قصد في غير حقجة معتمدة﴾ (29). وتأوَّل الإمام النووي حديث فاطمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم، ففي الصحيحين أن فاطمة بنت قيس طلقها زوجها البنّة، فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتنى في بيت أم شريك ثم قال: تلك امرأة يغشها أصحابي، اعتنِي عند ابن أم مكتوم فإنّه رجل أعمى تضعين ثيابك، فإذا حللت فاذخني».

قال النووي: ﴿وأما حديث فاطمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم فليس فيه إذن لها في النظر إليه، بل في أنهما تأمنا عندهما من نظر غيرها، وهي سابعة بغض بعضها، فيمكنها الاحتراس عن النظر بلا مشقة، بخلاف ملكها في بيت أم شريك﴾ (30).

تعقب الشيخ ابن دقِّيق العبد ما ذكره النووي بقوله: ﴿وهذا الذي قاله إعراب عن التعديل بعمى ابن أم مكتوم؛ وكان يرتجد الأمر بالأعتاد عنده عن التعديل بعماء، وما ذكره من المشقة موجود في نظرها إليه مع مخالطتها له في البيت﴾ (31) لكنه أبقى الاحتمال واردًا في توجيه التعديل على معنى يتوافق مع ما ذهب إليه النووي فقال: ﴿ويمكن أن يقال: إنْ علِّمُ (بالمعنى) لكونها تضع نباتها من غير رؤيته لها فحسب، يخرج التحليل عن الحكم باعتنادها﴾ (32) ولأن علل الأحكام تدل على قصد الشارع فيها، فحينما وجدت أنتتبعت كما يقرر الإمام الشافعي إلا أنه نبى عليه أن يمنع القطع على الشارع بأنه قصد من الحكم هذا المعنى أو ذلك في مثل هذه المواطن التي يدخلها الاشتياء (33)

وإذا ظهر قصد الشارع من النص على سبيل الظن، ولم يوجد له معارض من نص شرعي آخر صير إليه وأمكن حينئذ بناء الحكم عليه.

المصالح والمفاسد

قرر علماء الشريعة أن الله عز وجل لم يشرع حكما من الأحكام إلا لجلب

---

29- شرح النووي على مسلم: ص 937. بيت الأفكار الدولية (عمان).
30- المرجع السابق: ص 937
31- إحكام الأحكام: 4/57.
32- المرجع السابق.
مصلحة أو درء مفسدة، تفضل منه على عبادة(34). وقد أضاف في التدليل لهذا المعنى
الإمام الشافعي في مواقفه(35) وهذا ما تائفته الأصوليون في مصنفتهما. فقد تقن
الزركشي في البحر البحري يقول إلكيا: في أن الأحكام الشرعية هن وضعت لعل
حكمة أم لا؟ ذهب بعضهم إلى امتناع أن يتبع الله عبادة بما لا استصلاح فيه وهذا قول
مرغوب عنه.

وحن أن جاورنا أن يتبع الله عبادة بما شاء، ولكن الذي يرغبون من الشرائع،
أيتها وضعت على الاستصلاح، دلت آيات الكتاب والسنة، وإجماع الأمة على ملاءمة
الشرع للعبادات الجبلية، والسياسات الفاضلة وأنها لا تنفك عن مصلحة عاجلة وآجلة،
قال تعالى: "وردِّما مُّثْبِرَينَ وَمُّدْخِرَينَ إِنَّا لَيَتْبِعُونَ وَلَيْتَبِعُ النَّارَ حَتَّى يُحْمَيَّنَ" [النساء: 165](36).

ويقرر العز بن عبد السلام في كتابه القيم (قواعد الأحكام في مصالح الأنام)، أن
أحكام الدين كلها مصلحة بجلب المصالح ودرء المفاسد يقول: "والشريعة كلها مصالح
إما تدرأ مفاسد أو تجلب مصالح، فإذا سمعت الله يقول: (يا أباه الذين آمنوا) فأصل
وصيتنا بعد نداءه، فلتأخذ إلينا يحتم عليه أو شرا يخرج عنه، أو جمعا بين الحث
والزجر، قد أبان في كتابنا في الأحكام من المفاسد حثا على اجتتاب المفاسد وما في
بعض الأحكام من المصالح حثا عن إبان المصالح"(37) والتعبير بالتبعض في الأحكام
التي أدانت المصالح لإخراج الأحكام التعبدية.

تناول الشيخ نقي الدين في معرض شرحه لأحاديث العمدة بالبيان بعض الأحكام
وما فيها من مصلحة أو ما تدرأ من مفسدة، أبان بأن المصالح تتفاوت إذ ليست في رتبة
واحدة والأمر ذاته في المفاسد.

ففي شرحه لحديث الكبار الثابت في الصحيحين(38) وهو قوله: "ألا أنبكنم
بأكبر الكبار؟ ثلاثا: قالا: بل يا رسول الله قال: الإشراك بآله وعقود الوالدين، وكان
مكنا فجلس، وقال: ألا قول النزور وشهداء النزور، فما زال يكررهما حتى قلنا لينه

- المواقفات: 2/94.
- انتظار المرجع السابق: 2/6.
- قواعد الأحكام: 11/1.
- البخاري, الشهادات رقم 2654, ومسلم, الإيمان رقم 87.

مجلة الجامعة الأشهرية
سنترال

تناول الشيخ تعريف الكبيرة، وذكر مناهج العلماء في ذلك، فبعضهم حاول تعريفها بتعادها وحصرها، فجمعوا كل ورد في ذلك من الأحاديث التي تعتبر بعض الأعمال من الكبائر، لكنهم اختلوا في تعدادها. وبعضهم سلك طريق الحصار بالضوابط، فقيل في تعريف الكبيرة بأنها كل ذنب ضرب به وعبد أو لعن أو حذف فهو من الكبائر.

وبعض المتائرين سلك طريقة مغايرة لما تقدم اعتماده في النظر المقادسي، لما يترتب على ذلك ذنب من المفسد أو ما يفوته من المصالح، وعنى فيها (بعض المتائرين) شيخه العزيز عبد السلام، فقال عنه قوله: "إذا أردت معرفة الفرق بين الصغائر والكبائر، فأعرض مفسدة الذنب على مفسدة الكبائر المنصوص عليها، فإن تقصت عن أقل مفسدة الكبائر فهي من الصغائر، وإن سارت أدنى مفسدة الكبائر أو أقرب عليها فهي من الكبائر" وعند من الكبائر تشترب تببكل وتعالى أو الرسول والاستنادة بالرسل وتكذيب واحد منهم، وتضميم الكعبة بالبذر، وإلقاء المصحف في القادورات، فهذا من أكبر الكبائر ولم يصرح الشرع بأنه كبيرة(39).

تقب الشيخ تقي الدين ما نقله عن شيخه بقوله: "وهذا الذي قاله داخل عندي فيما نص عليه الشرع بالكفر، إن جعلنا المراد بالإشراك بالله مطلق الكفر" (40). ثم قال:

ولا بد مع هذا من أمرين:

أحدهما: أن المفسدة لا تؤخذ مجرد عما يقترب بها من أمر آخر فإنه قد يقع الغلط في ذلك، أعتر أني السابق إلى الذهن أن مفسدة الصغر السكر وتشويش العقل، فإن أخذنا هذا بمجرد لم ينفر منه أن لا يكون شرب القطرة الواحدة كبيرة لخللاتها عن المفسدة المذكورة، لكنها كبيرة، فإنها وإن خلت عن المفسدة المذكورة إلا أن يقتربن بها مفسدة الإقامة والتجريء على شرب الكثير الموقوف في المفسدة، فهذا الزيار كبير(41).

الثاني: إذا كان هذا المسلك، فقد تكون مفسدة بعض الوسائط إلى بعض الكبائر.


40- أحكام الإحالة: 4/171.

41- المرجع السابق: 4/171.
مساءً لبعض الكبار أو زائداً عليها، فإن من أسمك امرأة محصنة لمن يزني بها، أو
ملعوماً معلوماً من يقتله فهو كبيرة، أعظم مفسدة من كل مال الرحم، وأجل مال اليمين،
وأجل مال اليمين، وأجل مال الرا منصوص عليهم.
وإذ يئذٍ على عورة من عورات المسلمين تفضي إلى قتلهم وسبيع ذراريهم
 وأخذ مواليهم، كان ذلك أعظم من فرارة من الوقف، والقمار من الوقف منصوص عليه
 دون هذه(2).

فالمشيش تقي الدين يقرر أن بعض الوسائل المؤدية إلى الكبار قد تساوي أو
تفرعون الكبار المنصوص عليها في الشريعة، فالحكم في هذه القاعدة أنه لا يقتصر على
الفعل نفسه الذي هو كبيرة، بل يعود إلى الحكم على الوسيلة التي توصل إليه،
فالسائل قد تأخذ حكم الغياب المرضية إليها، وقد تفرعها من حيث الضرر، والمفسدة
المترتبة عنها.

وقد يعترف المفاسد الناجمة عن بعض الأعمال أو العصرات التي لم يرده في شأنا
حكم، لا ينبغي أن يقتصر النظر فيها على الورث أو التصرف، مجرد عمّا يحتف به لأن
ذلك يوقع في الخطأ وسوء التقدير، فلا بدّ إذن من مراعاة كل ما يقترن به أو ما يحتف
به، أو ما سيؤهل إليه أو ما يترتب عليه من آثار. وهذا التقييد من الشيخ ابن دقيق اليميد
يعتر عن دقة الملاحظ وعمق في الفهم.

وفي مسألة عقوبة الولدين، الذي هو معدود في (أكبر الكبار)، لعظام مفسدة
ولعظام حق الولدين، إلا أن ضبط الواجب من الطاعة لهما، والمحرم من العقوبة فيه
عشر، ورتب العقوبة مختلفة كما يقرر الشيخ تقي الدين(43)، ونقل عن شيخه العز بن
عبد السلام: "لم أقف في عقوبة الولدين، فيما يختصهم به من الحقوق على ضابط
اعتماد عليها ..." انتهى كلامه(44).

ثم ألمح إلى القاعدة التي اعتمدها في الكبار، لأن القفء قد ذكروا صوراً جزئية
وتكلموا فيها مثارة لا يحصل منها ضابط كلي، قال: "فليس بعد أن يسلك في ذلك ما

43- إحکام الأحكام: 4/172.

مجلة الجامعة الأزهرية
مربت المفسد

ومن القضايا التي تناولها الشيخ ابن دقيق العبد في معرض شرحه الأحاديث، بيان مربات المفسد لأن المفسد تتفاوت من حيث الضرر والمفسدة المرتبطة عنها، فهي ليست على درجة واحدة، وبالنظر أيضا إلى ما تفوته من المصلحة، فقد تفوت مصلحة ضرورية أو حاجية أو تسعينة. وفي هذا الصدد يقول: «إذا الذكر تعظم بحسب، عظم المفسدة الواقعة بها أو بحسب فوات المصالح المتعلقة بعدها» (47) وأعظم مفسدة بعد الكفر بالله إزهار الروح، يقول «وهءد البنية الإنسانية من أعظم المحاصد ولا ينبغي أن يكون بعد الكفر بالله علوك أعظم منه» وهنا المعنى أخذه من قوله: «أول ما يقضي بين الناس يوم القيامة في الدماء»، وهو حديث متفق عليه (48) فإن البدء في القضاء إذا كانت يكون بالأهم فالأهم.

وفي موضع آخر أن الأثناء إلى عظم الكذب، وذكر أن مربات تتفاوت بحسب تفاوت مفسدة، وما ينجم عنه من ضرر. وقد جاء في الحديث الصحيح على أن الغيبة والنسيمة كبيرة، قال الشيخ: «الغيبة عني تختلف بحسب القول، والمغتصب به، فالغيبة بالضفكة كبيرة، لإيجابها الحد ولا تساويها الغيبة بقيح الخلقية مثلا، أو يقيح بعض الهيئة في

- الاعتصام: 2/38.
- البخاري، الديات رقم 6864، وصلى الحود، رقم 1678.
لا يكون مثالًا، والله أعلم (49). فالأذن الذي يؤدي إلى عقوبة أعظم ضررًا وأشد مفسدة
مما لم تشرع له عقوبة.

هذا وقد أفاد الإمام الشافعي، في مواقفه في التأصيل لهذه القاعدة في كون
الطاعة أو المعصية تعتمد بحسب عظم المصلحة أو المفسدة الناشئة عنها (50). ثم إنّ
الوقوع على مراتب المفسدة ينفع عند إرادة التغيير، فيما ينبغي البدء به، وما لا يضر
تأخيره، كما ينفع في اختيار الوسيلة المناسبة في عملية التغيير (51).

وقد سبق الشيخ تقي الدين في تقرير هذا المعنى العز بن عبد السلام، وهو
يتحدث عن ترتيب المصالح والمفسدة يقول: «الكذب الذي لا يعتذر ضرره ولا فعّ
حرام، لتضرر الكاذب، فإن تعذب ضرره ففتي أثم الكذب، وإثم الإضرار، على اختلاف
مراتبها، فمن شهد بزور على نفس أو بضع أو مال م سم، فإثما على الكذب، إثما
على ذلك الإضرار» (52).

المصالح والمفسدة في الوسائل والمقاصد

قسم العلماء الأحكام الشرعية إلى أحكام مقاصد وأحكام وسائل يقول العز بن
عبد السلام: «والواجبات والمندوبات ضريبًا: أحكام مقاصد، والثاني: وسائل، وكذلك
المكروهات والمحرمات ضريبًا أحكامًا مقاصد والثاني وسائل» (53).

والمراد بالمقاصد هي الأعمال والتصورات المقصودة لنذاتها والوسائل هي
الوسائط أو الزرائع التي تفضي إلى تلك المقاصد. فهي غير مقصودة لنذاتها، يقول ابن
القيم: «لما كانت المقاصد لا توصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها، كانت أسبابها
تبلغ لها، معبرة بها، وسائل المحرمات والمعاصي في كراها، والمنع منها بحسب
إفاضاتها إلى غاياتها، وارتباطاتها، ووسائل الطاعات والقربات في محبها والإذن بها

49- إحكام الأحكام: 4/174
50- انظر: المواقف: 2/298 وما بعدها.
51- انظر: أمثلة تطبيقية في كتاب فقه الأولويات للوكيلي، ص 157، وما بعدها.
52- شجر المعارف: ص 357.
53- قواعد الأحكام: 1/53.
العدد ١٥ السنة ٢

361

٥٤ - إعلام الموقعين: ٣/١٥٣
٥٥ - قواعد الأحكام: ١/٤٣
٥٦ - المرجع السابق: ١/٩٨
٥٧ - المرجع السابق: ١/٩٣
٥٨ - الإحكام: ١/٣٣٠
٥٩ - شجرة المعارف، ص. ١٥
مقصد الشارع من الأوامر والنواهي

قرر الشيخ تقي الدين بأن المقصود من الأمر، هو إقامة مصلاتها، وهذا لا
يحصل إلا بفعلها، والمقصود من المفهوم، هو الزجر عنها بسبب مفسادها، امتحانا
للملكي بالكفر بالاستفتاء عنها، وعليه جاء التفتيق في حالة الجهل فيها، فالأمورات إذا
وقعت على خلاف مقتضى الأمر لم بعذر فيها المكلف بالجهل، ويشهد لهذا ما تثبت في
الصحبة من حداث البراء بن عازب، أن خاله برداء بن نزار ذهب شأنه قبل الصلاة، فقال:
«أحسب أن تكون شاعر، أول ما ينحب في متي، فذبحت شاعر، وغذى قبل أن تأتي
صلاة، قال في ذلك: يا رسول الله عند عناقة هم أحب إلي من
شئين أفجزعهن عني قال نعم ولن تجزى عن أحد بعدك» (60)، فالنبي ﷺ لم يعف هذا
الصحابي من هذا الحکم بسبب جهله، وهو ذهب الشئ قبل صلاة العيد، لأن المقصود في
الامر هو فعله، وإذا وقع على خلاف مقتضى الأمر لم يعذر بخلاف الجهل أو النسيان
في المفهوم، فهو معدود لأن المكلف لم يقصد ارتكاب المنهج عليه، فيعذر حينها، لأن
الأمنان إذا يكون بالتمديد لارتكاب المفهومات (61)، ويشهد لهذا حدث معاوية بن
الحكم في الصحابة حينما تكلم في الصلاة (62) ولم يأمره رسول الله ﷺ بإعادة الصلاة.
فالامر يختلف بين الأوامر والنواهي.

وأكد الشيخ ابن دقيق العيد هذه القاعدة عند تعرضه لمسألة من شرب أو أكل
ناسيا وهو صائم ليحدث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: من نسي وهو صائم فأكل
أو شرب فليني نعمه فإنهما أطعهما الله وسعفًا وهو في الصحابة (63).
وذكر مذاهب العلماء في المسألة: فذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أن من أكل أو
شرب ناسيا وهو صائم لا يوجب فساد الصوم، وذهب مالك إلى إيجاب القضاء،
والمستخدم القياس، لأن الصوم قد فتته ركنه وهو من باب المأمورات، والقاعدة تقضي أن

60- البخاري، كتاب الأضاحي، باب قول النبي ﷺ لأبي برداء: صبح بالجذاع من المعز، رقم 5557.
61- البخاري، كتاب الأضاحي، رقم 1961.
63- البخاري، كتاب الصوم، باب: الصوم إذا شرب ناسيًا، رقم 1933، ومسلم، كتاب الصوم، باب: أكل
الناسي وشربه، رقم 1155.
النسبان لا يؤثر في باب الأمورات.

وعدم من لم يوجب القضاء هذا الحديث، وما في معناه فإنه أمر بالإمساك.

وسمي الذي يتم (صوما) قال ابن دقیق العبد: وظاهره حمله على الحقيقة الشرعية.

وإذا كان (صوما) وقع مجزيا، ويلزم من ذلك عدم وجوه القضاء ... (65). وكان هؤلاء

جعلوا هذا الحديث مخصصا للفعيلة السابقة (66).

وقد تعرض الشيخ العز بن عبد السلام لهذه الفعيلة ببيان، فقال: فمن نسي

مأمورا به لم يسقط نسبانه مع إمكان التدبرك لأن غرر الشرع تحصيل مصلحته (67).

أي تحصيل ما أمر الشرع القيام به، وأكد هذا في موضوع آخر. فقال معدلا: وإنما

وجب تدبرك الأمورات إذا ذكرت، لأن غرر تحصيل مصلحتها، وهي ممكنا التدبرك

بعد الذكر، والغرر من النهي دفع الفاسد، فإذا وقع النهي عنه وتحققت مفسدته لا

يمكن رفعها بعد وقوعها (68).

يقول الشيخ العز بن عبد السلام تعالى: من ترك المأمور جهلاً أو نسبان لم تبرأ

ذمته، ومن فعل المحظور، هو معذر بجهاد أو نسبان. برت ذنه وتمت عبادته (69).

مراعاة مصلحة المكلفين

من القضايا المقصادية التي تعرض لها الشيخ ابن دقیق العبد مراعاة الشارع

لمصلحة المكلفين في تشريع الأحكام، وما يتعلق بهذه المسألة من الأحاديث في جوهره عن أصول الصحابة في بيان أفعال الأعمال ففي حديث ابن مسعود في الصحيحين في قوله: سألت النبي يعني أعمل أحب إلى الله عز وجل؟ قال:

الصلاة على وقتها ثم أي قال بر الوالدين قلت ثم أي، قال الجهاد في سبيل الله قال: 

*العدد 35 السنة 2*
البعد المفاعلي لنفذه ابن دقيق العيد

حدثني بهين رسول الله ﷺ ﻛ工程建设 ﻟو استرزدته لزادي (70).

وأما تثبت عنه ﷺ في أحاديث أخرى في بيان أفضل الأعمال قائمًاً بارًا
والرئيدين، وأخرى الجهاد في سبيل الله، ومرة الذكر، كما في الحديث «ألا أخبركم
بأفضل أعمالكم وأزكاه عند ملككم وأرفعها في درجاتكم ...» الحديث.

هذه الأحاديث وأمثالها محمولة على مراعاة حال السائل أو المختاطب،
ويشاركون في ذلك من يكون على مثل حالهم. قال الشيخ ابن دقيق العيد: «وهكنا في
بقية أحوال الناس قد يكون الأفضل في حق هذا مخالفًا للأفضل في حق ذلك بحسب
ترجيح المصلحة التي تليه به» (71).

وقد تعرض لهذه المسألة العزة بن عبد السلام تحت عنوان: (اجتماع المصالح
المجردة عن المفسد) ساق أحاديث فيما بين أفضل الأعمال قائمًاً بارًا: الإيمان ثم
الجهاد ثم الحج، وفي حديث آخر أجاب عن سؤال سائل، قدم بفر الوالدين ومرة قدم
الصلاة لأول وثاني وأخرى قدم الحج المبرور، قال الشيخ العز: «وهنا جواب لسياج
فخوصه بما يلقأس بالسائل من الأعمال، لأنهم ما كانوا يسألون عن الأفضل إلا
لتقربوا إلى ذي الجلال، فكأن السائل قال: أي الأعمال أفضل لي؟ قال: بر الوالدين لمن
له والد ونافذ بإلهام، وقال لمن يقدر على الجهاد لما سأله عن أفضل الأعمال
بالنسبة إليه: قال: الجهاد في سبيل الله ... وقال لمن عجز عن الحج والجهاد: الصلاة
لأول وثاني وجب الزمن على مثل هذا لئلا يتناقض الكلام في التفضيل» (72) أي إن
تحمل هذه الأحاديث على حسب ما يناسب المكلفين أو المختاطبين أو السائليين يرفع
التناقض عنها في الأفضلية، وهذا يؤثر لقاعدة (ترتب الأصول) في حق المكلفين عند
تزاوج المصالح المجردة عن المفسد، وهذا الترتيب يختلف باختلاف حال المكلفين،
ولهذه القاعدة طبقات واسعة في واقعنا المعاصر.

موافقة ضد المكلف لقصد الشارع

من القضايا المفاعلية التي تبّه عليها الشيخ ابن دقيق العيد، وهو يشرح

70- البخاري في غير موضع منها في كتاب موافقتي الصلاة رقم 527، ومسلم في كتاب الإيمان، رقم 139.
71- الإحکام: 1/132.
72- قواعد الأحكام: 1/52.

مجلة الجامعة الأسرية
الأحاديث، ضرورة موافقة قصد المكلف لقصد الشارع في تشريع الأحكام، لأنَّ من شروط صحة أفعال المكلفين أن يكون قصدهم موافقة لقصد الشارع في تشريع ذلك الحكم، وإذا كان مخالفاً لقصد الشارع كان ممنوعاً.

والذي يدل على هذا الأصل ما ثبت في الصحيحين(73) عن أنس بن مالك
أن تفاوت أصحاب النبي ﷺ سألوا أزواج النبي ﷺ عن عمله في السر، فقال بعضهم لا أتزوّج النساء، وقال بعضهم لا أكل اللحم، وقال بعضهم: لا أتمنى على قبض فبلغ النبي ﷺ ذلك فحمد الله وأثنى عليه وقال: «ما بال أئمة قالوا كنا لنكن أنا صلي وآمن وأصوم وأفطر»، وأتزوّج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس ممني. فقد كان ذلك هؤلاء النفر مخالفًا لقصد الشارع في تشريع تلك الأحكام، بدليل قوله في آخر الحديث: «فمن رغب عن سنتي فليس ممني».

ويذكر الشيخ تقي الدين بأن ذلك يختلف باختلاف المقصاد، فمن ترك اللحم مثلًا يختلف حكمه بالنسبة إلى مقصوده، فإن كان من باب الخلل والتطهير والدخول في الرهبة فكأنه ممنوع مخالف للشرع، وإن كان لغير ذلك ممنوع المحمودة فمن ترك اللحم نورًا لقيام شبهة في ذلك الوقت في اللحم، أو عجزًا أو لقصد صحيح، غير ما تقدم لم يكن ممنوعًا(74).

هذا التعليق من الشيخ ابن دقيق العبد، نفهم بأنَّ المراد من مخالفته قصد الشارع، هو (المناقضة) لقصد الشارع في تشريعاته، لأن مجرد مخالفته قصد الشارع في تشريع ذلك الحكم إلى قصد آخر مشرف ذلك عليه صوص أخرى، لم يكن ذلك ممنوعًا، وهذا يلاحظ دقيق وفهم عميق من الشيخ رحمه الله تعالى، وعليه فليس مجرد المخالفه في ظاهر العمل تجعله باطلًا، بل لا من مناقضة قصد الشارع فيه والإمام الشافعي أفاد في بيان ضرورة موافقة المكلف قصد الشارع في التشريع حتى يعتد بأعماله(75).

سد الذرائع، والنظر في مآل الأفعال

مقصد سد الذرائع مقصد تشريعي استفيد من استقراء تصرفات الشريعة في

73- البخاري، النكاح، رقم 5065. مسلم، النكاح، رقم 1401.
74- الإحكام الأحكام: 26/4.
75- انظر: الموافقات: 2/331.
الأخبار، والنظر في مآل الأفعال والتصرفات معتبر شرعاً - كما قررها كثير من العلماء المحققين - والندوات هي الوسائل التي يتوصل بها إلى الغاية وهو ما ظاهره الإباحة وتوصيل إلى ممنوع.

والشيخ تقني الدين - رحمه الله - تقرر لهذا الأصل في معرض شرحه للأحاديث، وذهب إلى أن النقول باعتقاد أصل سد الذرائع ضروري إذا أفضى تطبيق النص إلى مفسدة محققة أو متوقعة، أما إذا لم يكن تقوي هذا المنع لم يمنع، من ذلك ما نقله عن الإمام مالك - رحمه الله - من كرائحة المواطنة على ما تثبت في الحديث الصحيح من القراءة في صلاة تمام الجمعة في الجماعة السيرة السجدة في الركعات الأولى وقراءة سورة الإنسان في الركعتين، ففي الصحيح(76) عن أبي هريرة ﷺ قال: كان النبي ﷺ يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة أمّا تزييل السجدة، وله أتى على الإنسان ووجه الكراهية هو الخشية أن يؤدي بالجهال إلى اعتقاد أن ذلك فرض في هذه الصلاة، فسأله بهذه الزيارة من تعقب الشيخ تقي الدين هذا الحكم بفصيل وجهه فقال: «والذي ينبغي أن يقال: أمّا القول بالكراهية مطلقاً فيأباه الحديث، وإذا انتهى الحال إلى أن تعق هذه المفسدة في ينبغي أن يترك في بعض الأوقات ففعاً لهذه المفسدة» ثم قال: «وليس في الحديث ما يقتضي فعل ذلك دائماً أقضاء قوياً، وعلي كل فهم مستحب، فقد يترك المستحب لدفع المفسدة المتوقعة، وهذا المقصود بترك في بعض الأوقات، لا سيما إذا كان بحضرة الجهال ومن يخف من وقوع هذا الاعتقاد الفاسد»(77).

فالشيخ ابن دقیق العيد يرى أن معالجة هذه القضية وما يخشى منها من اعتقاد فاسد. إنما يتحقق بالترك في بعض الأحيان دون الحاجة إلى القول بالكراهية مطلقاً، و مثل هذه المسألة صيام ست من شوال، فقد ثبت عن الإمام مالك القول بِكراهية صيامها لهذه الآثارات نفسها، ومسلك الشيخ تقي الدين في مثل المسائل يحقق مقصود الشارع ويسد ما يكون أو يخشى من المفسدة من جراء تطبيق النص.

ولأصل ضد الذرائع محل اتفاق بين أهل العلم، وإنما الخلاف في دائرة الأخذ به فهم موضع ومنهم مضيق، لكن الإغراء باعتقاد هذا الأصل يؤدي إلى منع ما هو

76- البخاري، كتاب الصلاة، رقم 891، ومسلم، ما يقرأ في يوم الجمعة، رقم 2001.
77- الإحكام: 2/120، وقد تقبض ابن الملقين ابن دقیق العيد في هذه المسألة، انظر: الإعلام/2/186، وما بعدها.

مجلة الجامعة الأشرفية

366
واجب كما يقول الشيخ أبو زهيرة رحمه الله (78).

ونسمع اليوم فتاوى في بعض البلاد الإسلامية المنع من أشياء الأصل في الإباحة
ومستدهم هو الخشية ما قد ينجر عنها من فاسدة، بينما هي مسموح بها في بلاد
 أخرى، ولم يحصل منها هذه المفاسد المتوقعة، لكن الطرف السائد جعل هذه الأحكام
جزء من الدين، وأي محاولة لإعادة النظر فيها بعدََّلما في دين المرء.

وإذا ظل هذا الخوف في غير محله تكون قد ضيقنا على الناس باسم الدين ما هو واسع، لذلك اعتماد هذا الأصل إلى كثير من الحيطة والحذر في تطبيقه.

هذا وقد تناولت هذه المسألة الإمام الشافعي في كتابه الاصطلاح في معرض حديثه
عن البدع الإضافية حيث يقول: «وقد يكون أصل العمل مشروعاً ولكنه يصير جارياً
مجرد البدعة من باب الفرض» ثم بين ذلك: «أن العمل من مسابقة إليه مثلاً فيعمل به
العامل في حاجة نفسه على وضعه الأول من الن든지ية، فلو أقتصر العامل على هذا المقدر
لم يكن به فاسق» ثم بين وجه دخول الانتفاع في هذه الحالة «أن كل ما واقب عليه
رسول الله ﷺ من النواقل، وأظهره في الجماعات فهو سنة، فالعمل بالنافله التي ليست
بسنة، على طريق العمل بالسنة، إخراج للنافلة عن مكانها المخصص بها شرعاً، ثم
يلزم من ذلك اعتقاد العوام فيها ومن لا علم عنده آثأرة سنة، وهذا فساد عظيم، لأنّ اعتقاد
ما ليس سنة والمول بها على حد العمل بالسنة، نحو من تبديل الشريعة، كما لو اعتقدي
في الفرض أنّ ليس بفرض أو فيما ليس بفرض أنه فرض...».

ثم قال: «ومن هنا ظهر عذر السلف الصالح في تركهم سنة قدسنا، لتأقتقد
الجاهل أنها من الفرائض كالأضحية وغيرها» ثم أورد أمثلة على ذلك وحقيقة بقوله
»وجميع هذه ذريعة لنقرأ تتخذ سنة ما ليس بسنة أو يعد مشروعاً ما ليس
مشروعاً» (79).

فراعاة مجال تطبيق النص الشرعي وملابساته ورمالته نظر مقصدي مهم في
حسن إنزال النص على الواقع، وعمل كثير من العلماء بهذا الأصل دليل على عمق
تفهيمه لأحكام الشريعة.

78- أصول الفقه، ص 215.
79- الاصطلاح، 1/344 وما بعدها، تصرف.
الخاتمة

نال نتائج دراستنا هذه الأطماع في بعض قضايا مقاصد الشريعة

كما تناولنا الشيخ ابن دقيق العيد أحد الأعلام المعهودين، الذي يمثل إحدى الحلقات في
السلسلة النموذجية في تاريخ الاجتهاد الفقه في الإسلام، بل أحد المجددين في القرن
السابع الهجري، إلى المنهج السليم في فهم نصوص الشريعة والتعامل معها،
وبالخصوص النصوص النبوية، بعيدًا عن الفهم المعجمي أو التحلل من دلالات ألفاظ
النصوص أو من قواعد الشريعة ومقاصدها.

ورغم أن القضايا المقاصدية التي تعرَّف لها الشيخ ابن دقيق العيد قليلة فإنها
مهمة، وتعطي فكرة عن فهم ومنهج في تعامله مع النصوص النبوية.

كما وقفتنا في هذه الدراسة على التوافق والتطابق بين مسلك الشيخ تقي الدين بن
دقيق العيد مع شيخه العز بن عبد السلام، مع تقليدات وتفنيدات مما يؤكد على
مراعاة العلماء لمقاصد الشريعة في تعاملهم مع نصوصها.

ويفضل هذا النوع من التفكير الفقهي المقاصدي يمكننا أن نواعب هذا السبيل من
القضايا في مناسبات من حياتنا بأحكام اجتهادية مناسبة. فحري بذلك أن نستفيد من
جهود علمائنا الأوائل الذين خدموا هذا الدين، فجزاهم الله تعالى عن الإسلام خير
الجزاء.
المراجع

1. إحكام الأحكام شرح عمة الأحكام، ابن دقیق العید، تعلیق منیر الدعشی، دار الکتب العربي.
2. إحكام الأحكام، شرح عمة الأحكام، ابن دقیق العید، تعلیق الشیخ احمد شاکیر، ط2، 1407-1987، عالم الکتب بیروت.
3. الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقیق العید، دراسة وتحقيق، د. حبان عبد الرحمان الدوری، بغداد 1402-1982.
4. أصول الفقه، الشیخ محمد أبی زهرة دار الفكر، القاهرة.
5. الاعتصام، الإمام أبی إسحاق الشاطی، تعلیق رشد رضا، دار المعرفة.
6. الإعلام وفرائض عمة الأحكام، لأی حساب عمر بن علي الأنصاري، المعروف بابن الملكی، ط1، 1417-1997، حققه وضبطه عبد العزیز أحمد بن محمد المشیقع، دار العاصمة للنشر والتوزیع، الرياض.
7. الإعلام المواقعیین عن رب العالمین، ابن القيم الجوزیة، 1393-1973، دار الجیل، بیروت.
8. الإمام بأحادیث الأحكام، ابن دقیق العید، دار الکتب العلمیة، ط1، 1406هـ-1986م، بیروت.
9. البحر المحيط، الإمام بدر الدين الزركشی، ط1، 1212-1994، دار الحانی، الرياض.
10. بداية المجتهد ونهایة المجتهد، ابن رشد الحفید، ط1، 1395-1975، مصطفی البایی، مصر.
11. النائب والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطی، مجیدی محمد عاشور، دار البحوث للدراسات الإسلامیة وعیان الیترات (ط1)، 1423-2002 دبی الإمارات العربية المتحدة.
12. ابن دقیق العید: حیاته ودویاته على صافی حسین دار المعارف (دت) مصر.
13. ابن دقیق العید: حیاته ودویاته على صافی حسین دار المعارف.
14. الرياض الناضرة والحدائق البیرة الشیخ عبد الرحمن السعیدی، حققه وخرج أحادیشه عند القادر الأرناووط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1418-1998، بیروت.
15. شجرة المعارف والأحوال وصالح الأجواق والأعمال: العنز بن عبد السلام السعیدی، اعتنی به حسان عبد المنان، پیت الفکار الدولیة، عمان.
البعد المشاكس: فقه ابن دقیق العبد

16. ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية: د. محمد سعید رمضان البوطي، مؤسسة الرسالة، (ط) الخامسة 1406-86، بيروت.

17. فقه الأولويات، دراسة في الضوابط، محمد الوجيلي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1416-1997، فرجينيا.

18. قواعد الأحكام في مسائل الأنام: عز الدين بن عبد السلام السلمي، مؤسسة الريان، (ط) 1410هـ-1990، بيروت.


20. العدة: حاشية ابن الأمير الصنعاني على إحكام الأحكام، حققه د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الأقصى، ط1، 1410-1990.

21. مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، عبد الوهاب خلاف (ط) الرابعة، 1398.

22. المصلحة في التشريع الإسلامي: ونجوم الدين الطوفي، مصطفی زید، دار الكفر العربي.

23. المواقفات: الإمام الشافی تعليق الشيخ عبد الله دراز، دار المعرفة.